

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وجيزة الجلسة الماضية

لقد أنهض المحقق الاصفهاني برهانه تجاه استحالة «اتخاذ القصد ضمن المتعلق» من خلال مسألة «التقدم والتأخر الطبيعي» معتقداً أنّ «قصد الأمر» متأخر بطبعه عن أمره فلو تعلق طبيعى الأمر بشخص أمر المولى مع القصد الخارجى لأفضى إلى سبق المتأخر - الأمر - و بالعكس و هذا خلف.

ثمّ قد أزهق استحالة الخلف عبر تشقيق «وجود القصد» فإنه يمتلك وجوداً علمياً و وجوداً خارجياً و لهذا سيتلائم الأمر بوجوده العلمى مع قصده الذهني لا مع القصد بوجوده الخارجى كي يتقدم المتأخر، حيث لا يتوقف عنصر ذهني - الحصّة الخاصة - على وعاء خارجي - قصد المكلف - فبالتالي قد نجونا عن الدور أيضاً إذ تحقق «قصد الأمر» سيتوقف على قصده الخارجى بينما نفس «أمر المولى مع القصد» سيتوقف على وجوده العلمى - لا الخارجى كي يحدث الخلف و الدور - ثمّ سيتساقط التكليف ضمن الوعاء الخارجى.

اعتراضية المحقق العراقي تجاه المحقق الاصفهاني

ولكن المحقق العراقي قد عارضه و استرجع استحالة الخلف ثانية، و بين يديك الآن حكاية «تحقيق الأصول» عن إشكال بدائع الأفكار:

«بأنه غير رافع للإشكال، لأنه:

1. إن كان المأخوذ في متعلق الأمر - و هو الصلّة - هو الصورة العلمية للأمر مطلقاً، أي و إنّ لم تكن الصورة العلمية مطابقة للواقع، بأن يكون جهلاً مركباً، فما ذكره تام ... (و لا يحدث خلف) لأن الأمر بوجوده الخارجى - و هو حكم المولى و بعثه نحو الصلّة - متأخر طبعاً عن الصلّة المقيدة بقصد الأمر بوجوده العلمى غير المعتبر مطابقتها للواقع. (فلا يتقدم المتأخر أبداً)

2. و أمّا إن كان المأخوذ هو الصورة العلمية المطابقة للواقع، بأن يكون الصورة العلمية لنفس ذاك الأمر الصادر من المولى هي المحرك و الباعث، فالإشكال باق، لأنّ الواقع غير محتاج إلى صورة علمية مطابقة إليه، لكنّ الصورة العلمية المطابقة له محتاجة له (الواقع) فما لم يتحقق أمر واقعي فلا تحصل صورة علمية له في الذهن، إذن، فالصورة العلمية متأخرة بالطبع عن الواقع، و هو الأمر الصادر، فهي موقوفة عليه، لكنها بما أنها مأخوذة في متعلق الأمر الصادر - و المتعلق مقدّم رتبة على الأمر - فهي متقدمة (على الأمر الخارجى) فلزم اجتماع المتقابلين في الشيء الواحد». [1]

فحصاده أنّه:

– لو لم يطابق الوجود العلمي للقصد مع خارجه لَحَقَّت بيانات المحقِّق الاصفهانيّ إذ محض الوجود العلمي للقصد سيُصحَّح جعله و لحاظه بلا حدوث أيّ خلف و دور.

– بينما لو اعتبرنا وجوده العلمي علةً لتحقيق قصده ضمن الخارج أيضاً بحيث سيندمجان – الصورة و الخارج – معاً أخيراً، أعادت مأساة الخلف إذ لو انطبّق وجوده العلمي مع الخارج فسيتوقّف قصد الأمر الذهنيّ على أمره الخارجي و بالعكس ثمّ سيتجدّد الخلف.

وبالتالي، يبدو أنّ أستاذنا المعظّم – الوحيد الخراسانيّ – قد رحّب بإشكاليّة المحقِّق العراقيّ كما استقبلناها نحن ضمن الدّورة الأصوليّة السّالفة.

بيد أنّ صاحب المنتقى قد حامى مقالة المحقِّق الاصفهانيّ – لضرب الخلف – رافضاً إشكاليّة المحقِّق العراقيّ – في عودة الخلف – قائلاً:

«و الإنصاف: تمامية إيراد المحقق الأصفهاني و عدم صحة الجواب المذكور (للمحقّق العراقيّ) فانه ناشئ عن الغفلة عن نكتة دقيقة في المقام. بيان ذلك: ان ما يؤخذ في متعلق الأحكام هو المفاهيم و الطبائع لا المصاديق الخارجية كما لا يخفى، و العلم الذي يكون فانياً في متعلقه و مرآتا له (مفهوم العلم) بحيث لا يلتفت إليه انما هو مصداق العلم و الفرد الخارجي منه (المعلوم) اما مفهوم العلم و طبيعته فليس كذلك، فان العلم الطريقي بحسب مفهومه ليس فانيا في المعلوم و مرآتا له (بل مصداق للمتعلّق) بل يكون متعلقاً للنظر الاستقلالي و لتوجه النفس إليه بخصوصه. و هذا (العلم الطريقيّ) هو الذي يؤخذ في موضوعات الأحكام، فإذا قيل:

«إذا علمت بوجود زيد تصدق بدهم» فان موضوع وجوب التصديق هو العلم بوجود زيد بنحو الطريقية – مثلاً – إلا أنه في مرحلة موضوعيته لا يكون فانيا في متعلقه و مرآتا له بل يكون ملحوظاً بنحو الاستقلال، و الذي يكون فانيا في متعلقه هو مصداق العلم و فرده الخارجي.

و عليه، فقصد الأمر إذا ثبت انه معلول للأمر بوجوده العلمي فيكون مأخوذاً في المتعلق بهذه الخصوصية، فالمتعلق يكون هو الفعل بقصد الأمر المعلوم (و كل ما في المتعلقات الأحكام هو الأمر الكليّ و مفهومه و لا يفنى فيه) و لا يخفى ان العلم المأخوذ في المتعلق ليس مصداق العلم كي يقال انه فان في متعلقه، بل المأخوذ مفهومه و طبيعته (الأمر) و هو لا يفنى في متعلقه كما عرفت، فالقصد متفرع في مرحلة موضوعيته عن الأمر المعلوم لا الأمر الخارجي، فلا خلف، فالجواب ناشئ عن الخلط بين مفهوم العلم و مصداقه.» [2]

وعُصارتُهُ أنّ المحقِّق العراقيّ لم يُحطِّم الخلف:

– إذ لو لاحظنا الصّورة العلميّة – للقصد – من حيث هي، لأصبحت تمام العلة لوجوده العلميّ لدى تصوّر المولى من دون أن يستدعي امتزاجه مع الواقع، فوقتند لترجّحت جوابيّة المحقِّق الاصفهانيّ.

– بينما واقع الأمر أنّ حقائق الصّور العلميّة قد امتزجت مع واقعها تماماً بلون الفناء و الاندكاك فلو أدغمنا معاً لأصبحت تمام الملاك «لأمر المولى مع القصد» لا محض لحاظ الصّور العلميّة، فنظراً لهذا الإدغام سيُعود الخلف أيضاً إذ سيُفرض المتأخّر – القصد – متقدماً على الأمر.

و نُفِنْدَ دفاعيَّة صاحب المنتقى بأنَّ روح مقالته تنوّل إلى إجابة المحقّق الاصفهانيّ - على الخلف - غير أنّه قد صاغها بصياغة مستجدّة فبالآتالي لم يستحضر إجابة ثانية لضرب إشكال المحقّق العراقيّ.

فكلامهما موحد حيث إنّ المحقّق الاصفهانيّ قد صرّح بانشقاق الوجود إلى علميّ و خارجيّ، ثمّ ألحق الوجود العلميّ «بكلّيّ القصد» و وضع «القصد الخارجيّ» حصّة للأمر الخارجيّ، و من ثمّ قد أزهق الخلف تماماً فالصورة العمليّة تُعدّ مصداقاً للقصد و الأمر الخارجيّين، بينما صاحب المنتقى قد عَنَوَنَ مسألَتنا «بالفناء» - لا الوجود العلميّ - و لكنّه على أيّة حالة، لم يُجِبْ عن «اندماج القصد الكلّيّ مع الخارج» و الذي سيُنْتِج كارثة الخلف، فبالآتالي لم يخبط المحقّق العراقيّ ما بين المفهوم - القصد - و مصداقه الخارجيّ.

هجمة تجاه المحقّق العراقيّ

و لكنّا سنُهاجم مقالة المحقّق العراقيّ بأسلوب سديد و هو:

- أن حوارَه سيُفضي أيضاً إلى الخلف لأنّا ندّعيّ بأنّ كافّة مفاهيم الأوامر - بصورتها العلميّة - تعدّ مندكّةً مع واقعها الخارجيّ حتماً بحيث لا استقلاليّة لها لدى الامتثال فبالآتالي سيعود الخلف مجدداً إذ سيَتقدّم - القصد - المتأخّر لدى انطباق الصّورة العلميّة - للقصد - على خارجها.[3]

- و أنّ الصّورة العلمية بإمكانها أن تُحرّك تعدّد العبد نحو الامتثال، بحيث إنّ نفس إرادة المولى و تصوّره ستُغني المكلّف كي يُنفِذ الأمر حتى و إن لم تتطابق الصّورة الدّهنيّة مع الواقع الخارجيّ - فلا يتولّد أي محذور إذن -.

[1] بدائع الأفكار ٢٢٩/٨ و لكن لو لاحظت نصّ بياناته لرأيتها تُضادّ هذه التّوضيحات جدّاً.

[2] روحاني محمد. منتقى الأصول. Vol. 1. قم ص440-441 دفتر آيت الله سيد محمد حسينى روحانى.

[3] و لكنّ المحقّق العراقيّ قد تَفَطَّن للخلف فأزهِقه قائلاً: «و بعد ما ذكرنا من البيان أيضاً لا يرد عليه بأنّ ما هو متأخّر عن الحكم هو الدّاعي بوجوده خارجاً و إما هو مقدّم عليه الدّاعي بوجوده ذهنياً و هما مختلفان، و توضيح الضّعف بأنّ عمدة المحذور كون الدّاعي علاوة عن تأخّره خارجاً يرى في عالم اللّحاظ أيضاً متأخراً و مع تأخّره عن الأمر لحاظاً كيف يعقل ان يرى في موضوعه المرئي سابقاً؟» (مقالات الأصول. Vol. 1. ص237 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامى).